١٠١ مليار ليرة القيمة الإجمالية لتداولات السوق في الربع الأخير من ٢٠٢٣

محققة أعلى نسبة مكاسب.. بورصة دمشق تتصدر البورصات العربية في حركة الصعود

| الوطن

تصدرت سوق دمشق للأوراق المالية حركة الصعود المسجلة على مستوى البورصات العربية نهاية شهر كانون الثاني من العام الجاري، وحققت أعلى نسبة مكاسب على مستوى القيمة السوقية بنحو ٢٨,٩٦ بالمئة.

ووفقاً لنشرة أسواق المال العربية شهدت البورصات العربية حالة من التباين في شهر كانون الثاني ليتماشى أداؤها مع حالة التباين المسجلة في أغلبية الأسواق المالية العالمية الأميركية والأوروبية وعدد من الأسواق الناشئة، وسجلت القيمة السوقية للبورصات العربية تراجعاً بنحو ٣,٤١ بالمئة مقارنة بنهاية شهر كانون الثاني ٢٠٢٣.

وأنهى مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية تعاملات شهر كانون الثاني متراجعاً بنحو ٠,٠٤ بالمئة ليصل إلى نحو ٤٨٩ نقطة مقارنةً بمستواه المسجل في نهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٣.

هذا وبلغ حجم التداول مع الصفقات الضخمة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٣ ما يقرب من ٢٩ مليون سهم، بقيمة إجمالية مقدارها ١٠١ مليار ليرة سورية.

وتوزعت الصفقات وفقاً لتقرير السوق على ١٥ ألف صفقة، مقارنة مع حجم تداول ١٧,٣ مليون سهم في الربع الثالث لعام ٢٠٢٣، بقيمة إجمالية مقدارها ٦٧,٥ مليار ليرة سورية موزعة على ١٨,٤ ألف صفقة. كما تم تنفيذ ٣٨ صفقة ضخمة في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ بحجم تداول يبلغ ١٩,٣ مليون سهم وبقيمة إجمالية تقرب من ٧٠ مليار ليرة سورية في حين تم تنفيذ ١٩ صفقة ضخمة خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢٣ بحجم تداول يقرب من ٤ ملايين سهم وبقيمة إجمالية تقرب من ١٥ مليار ليرة سورية.

وأغلق مؤشر الأسهم المثقل بالقيمة السوقية DWX في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ على قيمة ٦٠,١٧٢ نقطة مرتفعاً بنحو ٣٨٥٨ نقطة عن الربع الثالث ٢٠٢٣، أي بتغير نسبته ٦,٩ بالمئة، في حين أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ على ٨,٢٣٣ نقطة منخفضاً بنحو ٩٩٤ نقطة عن الربع الثالث ٢٠٢٣، أي بتغير نسبته ١٠,٨ بالمئة.

وبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال الربع الرابع ٢٠٢٣ ما يقرب من ٤٧٧ ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو ملياري ليرة سورية في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٦٠ جلسة تداول خلال هذا الربع، مقارنة مع ٦١ جلسة في الربع الثالث ٢٠٢٣ ومتوسط حجم تداول ٢٨٣,٢ ألف سهم وتتوقع قيمة تداول نحو ١,١ مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً، خلال الربع الرابع من العام ٢٠٢٣.

وتصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٦٦ مليار ليرة سورية أي ما نسبته ٦٥ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول.

«السياحة» تحصر التأمين على المسافرين عبر الشركات السورية

محمد لـ«الوطن»: يضمن حق المؤمّن له وعدم حصول أي تهرب أو مشكلات مع شركات غير سورية تصعب ملاحقتها

| عبد الهادي شباط

عممت وزارة السياحة على مديرياتها في المحافظات الطلب من أصحاب مواقع العمل السياحي بضرورة التعامل حصراً مع شركات التأمين السورية المرخصة أصولاً والتي تؤمن هذه التغطيات على المستويين المحلي والدولي، معتبرة أن عدم الالتزام يرتب اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أنه بعد مراسلات واجتماعات عديدة مع وزارة السياحة، والتأكيد على قدرة شركات التأمين السورية فيما يتعلق بإصدار وثائق تأمين المسافر ما يُعرف شعبياً (صحي المسافر) وقبولها في كل السفارات، حيث إن شركات التأمين السورية لديها اتفاقيات إعادة تأمين، وخدمة مسافر، مع كبرى الشركات العالمية في هذا المجال.

وبناء عليه، طلبت وزارة السياحة ضرورة التأكد من عدم قيام أي مكتب سياحة وسفر بإصدار وثائق تأمين سفر عائدة لشركات تأمين أجنبية غير مرخصة في الجمهورية العربية السورية تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية، وإن لهذا الأمر أهمية كبرى في ضمان حقوق المؤمن له (المسافر)، من حيث إن التأمين لدى شركة سورية معروفة ومرخصة وتعمل تحت إشراف ورقابة هيئة الإشراف على التأمين، سيؤدي إلى ضمان حقه لدى الشركات، عدا ضمان عدم حصول أي تهرب أو مشكلات مع شركات تأمين غير سورية تصعب ملاحقتها.

وفي هذا الصدد وبالتوازي أكدت هيئة الإشراف على التأمين تنظيم بيع وثائق التأمين عن طريق مكاتب السياحة والسفر وفق اتفاقيات وأسس واضحة بين شركة التأمين والمكتب وبموافقة مسبقة من الهيئة، كإحدى القنوات التسويقية المعتمدة في قطاع التأمين في مجال تأمين السفر، إلى جانب القنوات التسويقية في باقي أنواع التأمين (الوكلاء والوسطاء، مندوبو المبيعات، مكاتب السياحة والسفر والمصارف الخاصة والعامة ومصارف التمويل الأصغر).

وكانت هيئة الإشراف على التأمين قد نشرت عبر حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي أنه في سياق سعي الهيئة الدائم لتوسيع مظلة التأمين بما ينعكس على جودة وصورة الخدمة التأمينية المُقدمة، ونتيجةً لاستكمال الاجتماعات اللازمة وآليات التعاون المثمرة بين وزارة السياحة والهيئة، تم إصدار تعميم من وزارة السياحة خاص بتعامل أصحاب مواقع العمل السياحي حصراً مع شركات التأمين السورية.

ليأتي كل ذلك، في إطار التأكيد أن قطاع التأمين السوري يُغطي المسافر على المستوى العالمي في كل البلدان وبأفضل التغطيات والشروط، بالتعاون مع أبرز شركات إعادة التأمين وشركات تخديم المسافرين على المستوى الدولي.

انطباعات أولية عن تجربة الدفع الإلكتروني

ملوك لـ«الوطن»: ملتزمون بالسرية المصرفية

الجهات المشتركة بالدفع الإلكتروني ٢٩ جهة عامة و١٤ مصرفاً إضافة لشركتي الخلوي

| راما العلاف

تسبب إلزام بعض الجهات للمواطنين بالدفع الالكتروني بعدة إشكالات لدى بعض المواطنين، وكانت العقبة الأهم عدم توافر متطلبات العملية بشكل دائم من إنترنت وكهرباء إضافة إلى عجز الكثير من المواطنين عن القيام بعمليات الدفع الإلكتروني بأنفسهم لافتقارهم للخبرة التقنية الكافية وعدم المامهم بكل جوانب السلامة والأمان بالنسبة لحساباتهم ما شكّل لديهم خوفاً من خسارة المبالغ المالية في حساباتهم عن طريق قيام أي شخص بالتلاعب بها أو سرقتها مستغلاً جهلهم بتلك التقنيات، بالتالي فإن ذلك يستدعي توفير الحماية اللازمة لهذه العمليات وزرع الثقة والأمان لدى المتعاملين بها في ظل هذه المشكلات.

المدير العام التنفيذي للشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية الدكتور أيمن مُلّوك كشف في حديثه لـ«الوطن» عن عدد المطالبات المالية المسددة عبر منظومة (السورية للمدفوعات) من بداية العام ولغاية ٢٠٢٤/٢/٢٢ إذ بلغ /٨,٣/ ملايين مطالبة مالية بقيمة إجمالية تجاوزت /٢٧٠/ مليار ليرة سورية، حيث تجاوزت هذه القيم عدد المطالبات المسددة لنفس الفترة من العام الماضي، علماً أن عدد المطالبات المالية المسددة خلال عام ٢٠٢٣ بلغ /١٦/ مليون مطالبة.

وأكد ملوك الالتزام بالسرية المصرفية وأن العمليات تقتصر على تبادل البيانات بين منظومة السورية للمدفوعات والمصارف العاملة وشركات الخلوي والجهات المفوترة خلال عملية التسديد إلكترونياً من (رقم الفوترة، رقم الفاتورة أو الإيصال، المبلغ المستحق، المبلغ المدفوع، العملة، الرقم المرجعي لدى السورية للمدفوعات، رقم العملية لدى المصرف، تاريخ وزمن السداد،.....)، ولا يتم تبادل أي بيانات شخصية خاصة بزبائن الخدمة.

يشار إلى أن عدد الجهات العامة المنضمة إلى منظومة السورية للمدفوعات لغاية تاريخه بلغ ٢٩ جهة في حين أن عدد المصارف العاملة المنضمة إلى المنظومة بلغ ١٤ مصرفاً عاملاً إضافة إلى شركتي الخلوي.

بدوره أوضح مدير مركز التميز السوري الهندي في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات إياد درويش في حديثه لـ«الوطن» أن حماية تطبيقات الدفع الإلكتروني تصب بمصلحة الجهات المنفذة لهذا المشروع من جهة والمواطنين من جهة أخرى، والجهات المنخرطة بحماية تطبيقات الدفع الإلكتروني من الاختراق أربع جهات من القطاع العام كل حسب دوره وهي مصرف سورية المركزي والهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، إضافة للمصارف العاملة وشركتي الخلوي وأصحاب التطبيقات الإلكترونية من القطاع الخاص، وكل جهة من هذه الجهات بالقطاعين العام والخاص تطبق سياسات وإجراءات خاصة بأمن المعلومات لحماية تطبيقات الدفع الإلكتروني من الاختراق حسب دورها بالدفع الإلكتروني.

وأكد درويش قيام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات بإجراء الاختبار الأمني للتطبيقات والمخدمات التي تستضيف هذه التطبيقات، وفيما يتعلق بالمنظومات المعلوماتية تجري الهيئة الاختبارات الأمنية واختبارات الاختراق للتحقق من خلوها من أي ثغرات أمنية ومن ثم تمنح هذه المنظومات الاعتمادية اللازمة لتقديم خدماتها.

ونوه بدور الهيئة في التحقق من وثوقية نقل البيانات المصرفية عند تهجيرها من منظومة معلوماتية لمنظومة أخرى، وبالتالي عند تحديث أي منظومة خاصة بالدفع الإلكتروني لدى أحد المصارف العاملة تقوم الهيئة بالتحقق من أن تهجير البيانات ونقلها من المنظومة القديمة للمنظومة الجديدة آمن وموثوق، حيث يقتصر دور الهيئة على التحقق من أن إجراءات تهجير البيانات بين المنظومتين آمنة وسليمة، والتأكد من صحة تقارير البيانات التي تم تهجيرها للمنظومة الجديدة إضافة لفحص المنظومات من الثغرات، مع مراعاة السرية الكاملة لهذه البيانات، إضافة إلى الإشراف على عمل شركات أمن المعلومات التي تقدم خدماتها للمصارف العامة والخاصة بتأمين الدعم الفني اللازم لها.

> تسديد ٢٧٠ ملياراً من خلال السورية للمدفوعات خلال ٥٠ يوماً

انخفاض أسعار البيض والدواجن وأحزن المربين

مدير مؤسسة «الدواجن» لـ«الوطن»: السبب إغراق السوق بالفروج والبيض المهرب

البيض يباع في الشوارع وعلى البسطات من دون رقابة

| هناء غانم

حذر مدير عام مؤسسة الدواجن سامي أبو الدان من الخسائر الهائلة التي طالت قطاع الدواجن والتي سببها زيادة بالعرض نتيجة البيض المهرب من لبنان إلى سورية.. ما أثر في استقرار أسعاره، على الرغم من وجود اكتفاء ذاتي من الإنتاج المحلي.

وأضاف في تصريحه لـ«الوطن» إن السبب الرئيس لواقع الأسعار الحالية للبيض هو التهريب، حيث أصبح البيض يباع بالشوارع وعلى البسطات بكميات غير مدروسة لأنواع لا تخضع للرقابة.

وقال: بحسبة تكاليف الإنتاج والهوامش التسويقية فإن السعر الحالي للبيضة الواحدة قد انخفض بنحو ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ليرة سورية بالحد الأدنى وفق أسعار النشرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أي إننا نتحدث عن أسعار مدتنية جداً وأقل من سعر التكلفة، وهو أمر في غاية الخطورة حتى إن سعر صحن البيض قد تراوح بين ٣٥ إلى ٣٨ ألف ليرة سورية، معتبراً أن دخول هذه الكميات الكبيرة ساهم بانخفاض الأسعار التي تسبب خسائر طالت القطاعين العام والخاص.

وأكد ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لأنه في حال استمر التهريب فإنه سيتسبب بخروج جديد لأعداد المربين وخاصة أن هناك قسماً من المربين خرجوا من الخدمة لعدم قدرتهم على الاستمرار.

وكان مدير عام المؤسسة قد أكد أن المؤسسة تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وخاصة بعد منحها سلفة مالية بقيمة ٤٠ مليار ليرة ستحقق الاستقرار في تأمين الأعلاف، منوهاً بأن خطة المؤسسة لهذا العام إنتاج نحو ١٥٠ مليون بيضة بزيادة ٢٨ مليون بيضة عن العام الماضي.

ومن الجدير ذكره أن انخفاض الأسعار الحالية ليس مرده خللاً بل هو ناتج عن إغراق الأسواق بدواجن مهربة يسهل تمريرها عبر المعابر من دون حسيب أو رقيب!

لقاح نيوكاسل للدجاج البلدي متوافر مجاناً

من جهة أخرى أكد مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة الدكتور باسم محسن أن خطة التحصين الوقائي لقطعان الثروة الحيوانية لهذا العام تشمل تقديم نحو ٢٦ مليون جرعة لقاح مجانية لمختلف أمراض الثروة الحيوانية، مشيراً إلى أن وزارة الزراعة تولي عملية التحصين الوقائي لقطعان الثروة الحيوانية اهتماماً خاصاً بما فيها قطاع الدواجن وذلك قبل وصول أو تعرض القطعان للمرض بما في ذلك الدجاج المربى منزلياً «الدجاج البلدي» حيث تقدم اللقاحات اللازمة مجاناً من خلال حملات ينفذها الفنيون البيطريون، داعياً المربين للتعاون معهم ومراجعة أقرب وحدة إرشادية لطلب اللقاحات اللازمة، لافتاً إلى أن لقاح النيوكاسل للدجاج البلدي «العترة كوماروف» مجاني أيضاً ومتوافر بكميات كافية حيث تم تنفيذ ٣,٥ ملايين جرعة من هذا اللقاح خلال عام ٢٠٢٣.

ولفت إلى أن هذه الحملات بدأت مع بداية الشهر الحالي في جميع المحافظات السورية بحملة تحصين ضد مرض التهاب الجلد العقدي لكامل قطيع الأبقار، على أن يليها في الشهر القادم حملة تحصين ضد مرض الحمى القلاعية للأبقار أيضاً وتعاد في الشهر التاسع.

وأكد محسن أن حملات التحصين بالنسبة لبقية أمراض الثروة الحيوانية مستمرة على مدار العام وذلك لجدري الأغنام والماعز وبروسيلا الأبقار والأغنام والإنتروتوكسيميا والجمرة العرضية والباستوريلا والجمرة الخبيثة والتهاب الأنف والرغامى عند الأبقار وغيرها من أمراض الثروة الحيوانية، لافتاً إلى أن جميع اللقاحات سواء المستوردة عن طريق المؤسسة العامة للتجارة الخارجية أو المنتجة محلياً هي لقاحات نوعية وبجودة عالية وخاضعة للإشراف الرسمي البيطري ومتوافرة بكميات كافية وفق جداول الاحتياجات المقدمة من المحافظات.